مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإنفاق العام ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية دراسة حالة التجربة الماليزية
اسم الكاتب: عزة زيزفون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5022
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 10:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

Public expenditure and its role in promoting economic development Case study of the Malaysian experience

Azza Zayzafoun*

(Received 11 / 7 / 2017. Accepted 13 / 8 / 2017)

□ ABSTRACT □

The Malaysian experience realized the importance of public expenditure as one of financial policy tools used in the process of economic development, because it helps in increasing the productive capacity of the economy if it was directed properly to the important sectors in the economy, and public expenditure is the main growth engine of the economic.

The Malaysian experience developed a long-term growth plans and put all its different types of resources in the service of these goals by allowing foreign investments enter their economy and direct those investments to suit their own plans for the economic development process.

The Malaysian government has also largely focused on training local workforce as well as the development of its internal resources and aid low-income workers.

To be successful in achieving its objectives in the field of economic development, the Malaysian administration believed that it is necessary to work on the consolidation of security and political stability in the country because of its direct impact on the economic life.

The Malaysian government has been successful in its experience thanks to its proper planning and utilization of all available resources that helped in the transition from a normal country to become one of the advanced and influential countries in the global economy.

***Master- Faculty of Economics- Damascus University -Damascus –Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

الإنفاق العام ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية
دراسة حالة التجربة الماليزية

عزّة زيزفون*

(تاريخ الإيداع 11 / 7 / 2017. قُبِل للنشر في 13 / 8 / 2017)

□ ملخّص □

أيقنت التجربة الماليزية بأهمية الانفاق العام كواحد من أدوات السياسة المالية المستخدمة في عملية التنمية الاقتصادية لأنه يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد إذا وجه بصورة صحيحة نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد فالانفاق العام يعتبر المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي.

قامت التجربة الماليزية بوضع خطط تنموية طويلة الأجل وتسخير كافة مواردها المختلفة في خدمة هذه الأهداف، وذلك من خلال السماح للاستثمارات الأجنبية في الدخول إلى الاقتصاد والقيام بتوجيهها لتتناسب مع الخطط الخاصة بها من أجل عملية التنمية الاقتصادية.

كما اهتمت الحكومة الماليزية وبشكل كبير بتدريب اليد العاملة المحلية بالإضافة إلى تنمية وتطوير الموارد الداخلية وتوجيه المساعدات لأصحاب الدخل المحدود.

ولكي تنجح في تحقيق أهدافها في مجال التنمية الاقتصادية آمنت الإدارة الماليزية بأنه لا بد من العمل على ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد لما له من آثار مباشرة على الحياة الاقتصادية.

وقد نجحت تجربة الحكومة الماليزية بفضل تخطيطها السليم والاستغلال لكافة الموارد المتاحة في الانتقال من دولة عادية لتصبح في مصافي الدول المتقدمة والمؤثرة على الاقتصاد العالمي.

* ماجستير– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مقدمة:

يلعب الإنفاق العام دوراً هاماً في تسريع عملية التنمية كما أنه من أهم أدوات السياسة المالية، الأمر الذي أكسبه أهمية خاصة ومميزة يجعل منه مجالاً حيوياً تتعدد فيه البحوث للوصول الى حقائق علمية تخدم صانع القرار لتحقيق رؤيا وتخطيط مستقبلي للسياسات الاقتصادية وتهدف هذه الدراسة الى بيان دور الإنفاق العام في تعزيز التنمية الاقتصادية ورفع كفائتها في ماليزيا من خلال حصر وتحديد الأهداف والمتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية بشكل عام والأنواع المختلفة للنفقات العامة بشكل خاص (خياط،2006). حيث سنتناول في هذه الدراسة تطور مسيرة التنمية في ماليزيا والأسس المتبعة والتي ساهمت في دفع عجلة التطور والتنمية في ماليزيا وأهم العوامل التي ساعدت في نجاح التجربة الماليزية، حيث شهد اقتصاد ماليزيا تطوراً ملحوظاً بدءاً من عام 1958 وصولاً إلى القرن الحالي ففي الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، وباعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، فمن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الاتية:

1. كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية؟.
2. ما هو دور سياسة الإنفاق العام في تعزيز التنمية الاقتصادية؟.
3. ما مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في ماليزيا في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

أهمية البحث وأهدافه:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

1. أهمية موضوع البحث في حد ذاته فالتنمية الاقتصادية كانت ولا زالت أحد أهم المواضيع التي تنال قسطاً مستمراً من الدراسة والاهتمام في مجال البحوث العلمية والأكاديمية.

وتتجلى أهداف البحث في النقاط الآتية:

1- التعرف إلى سياسة الإنفاق العام ومحددات النفقة العامة.
2- معرفة أهمية التنمية الاقتصادية وعناصرها ومتطلباتها
3- تحديد أهم مفاهيم التنمية الاقتصادية والانفاق العام.
4- معرفة دور سياسة الإنفاق العام في تعزيز التنمية الاقتصادية.
5- تحديد دور الانفاق العام في النتيجة الاقتصادية في ماليزيا

فرضيات البحث:

1- هناك أثر إيجابي لسياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية.
2- هناك أثر إيجابي للنفقات الاستثمارية على التنمية الاقتصادية.
3- هناك أثر إيجابي للنفقات العامة الاستهلاكية على التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (العيسى، 2006) بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقد تم استخدام المنهجين الوصفي والكمي على النحو الاتي:

استخدم المنهج الوصفي لتوضيح تطور حجم الإنفاق العام ووضع الموازنة في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات، وقد استخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي (كأحد محددات النمو) على النمو الاقتصادي وذلك من خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي وقد خلصت هذه الدراسة إلى الآتية: أهمية تحليل تطور وضع الموازنة العامة للدولة محل الدراسة كونها تعكس البرنامج الاقتصادي للحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

2- (2014) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013) ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي وكذلك تم الاعتماد على التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في حين لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الاقتصادي.

3- السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في التحولات الاقتصادية الراهنة وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لبيان أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية: للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية.

4- (Deininger & P. Olinto, 2001) العلاقة بين توزيع الثروة والنمو الاقتصادي .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين توزيع الثروة والنمو الاقتصادي وقد استخدمت عينة من 60 بلد منها ست دول لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقاما بتقدير نموذج للتنمية الاقتصادية حيث استخدمت متوسطاتها لفترة زمنية خماسية من 1960 إلى 1990 وتلك التي لا تتغير مع الزمن وتضمنت معامل GINI لتوزيع الأراضي الزراعية المستغلة وقد بينت النتائج أن ارتفاع معامل GINI لتوزيع الأراضي يؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

يعبر منهج البحث عن الخطوات التي يتبعها البحث لتحقيق أهدافه لذلك فقد تم اعتماد المنهج الوصفي، والذي يقوم على الخطوات الرئيسية الآتية:

-تحديد مشكلة الدراسة أو البحث.

-تحديد الأهداف.
-جميع المعلومات والبيانات اللازمة.
-استعراض البيانات التي تم تجميعها بطريقة مفيدة.
-وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها.
-استخلاص التعميمات والوصول إلى النتائج.

حيث تحاول الدراسة التركيز على دور الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في التجربة الماليزية. وفي سبيل ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يقوم في البداية على معرفة دور الإنفاق العام بشكل عام يليه لنركز على الإنفاق العام بشكل عام لننتقل فيما بعد ونتطرق إلى التنمية الاقتصادية من ثم يتم عرض ووصف للتجربة الماليزية في هذا المجال، وصولاً إلى استعراض هل قامت التجربة الماليزية على تطوير عوامل التنمية بناءً على الإنفاق العام أم لا.

وللقيام بذلك فقد تم الاعتماد على العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة التي ساعدت الباحثة على تكوين الفكرة والوصول إلى النتائج.

النتائج والمناقشة:

الإطار النظري:

أولاً: سياسة الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد وذلك إذا ما وُجِهَ بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي (المزروعي، 2012). وتعتمد أغلب الدول في تحديد اعتمادات الموازنة العامة على قاعدة أولوية النفقات العامة أي أنها تحدد حجم النفقات العامة التي تحتاجها ثم تقوم بالبحث عن الإيرادات المختلفة المتأتية من الضرائب والرسوم أو مصادر أخرى لتغطية تلك النفقات (صقر، 2008)، وتعرف النفقات العامة بأنها: مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة (المهايني، 2010).

ينقسم الإنفاق العام إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي (جاري) ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت والأجور والمرتبات التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية وعلى سبيل المثال يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج القومي كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك الشركات كما تلعب الإعفاءات الضريبية دو حيوي في هذا المجال (المزروعي، 2012). ففي عام /1958/ في ماليزيا تم منح إعفاءات ضريبية لفترة 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية والمشروبات، البلاستيك، الكيماويات وصناعة الطباعة والنشر، كما تم تدعيم التعليم الأساسي

والثانوي والحفاظ على ميزانية التعليم دون تخفيض، وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية وزيادة الميزانية المخصصة للرعاية الصحية وكل ذلك كان له أثر إيجابي في نجاح عملية التنمية (عبد العظيم، 2006) .

محددات النفقات العامة :

1-دور الدولة:

يقتصر دور الدولة في ظل الفكر الرأسمالي على القيام بوظائفها التقليدية (الإدارة والرقابة). وفي ظل الفكر الاشتراكي، تدخل الدولة ضروري في النشاط الاقتصادي وأصبحت النفقات العامة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

2- المقدرة المالية الوطنية

يقصد بها مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية وتعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية، وهذا يعني قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية وتتوقف المقدرة المالية (بافتراض ثبات الدخل القومي) على عدة اعتبارات، منها: مستوى المعيشة والقدرة الإنتاجية، الحجم النسبي للنشاط الخاص مقارنة بالنشاط العام، الرغبة بالمحافظة على القوة الشرائية للنقود.

3- مستوى النشاط الاقتصادي

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور أساس في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي. فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقاً بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي. فترتفع النفقات العامة في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي. وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.

4- المنفعة الجماعية

تخضع النفقة العامة لمبدأ أكبر منفعة بأقل تكلفة ويترتب على هذا المبدأ أمران:

الأول: ضرورة توفير الخدمات العامة بأقل تكلفة ممكنة وتعرف بـ "مبدأ الوفر في الانفاق"

الثاني: ضرورة تساوي المنفعة العامة مع التضحية التي تسببها، وتعرف بـ "مبدأ المنفعة المتساوية" (المهايني، 2010)

ثانياً: التنمية الاقتصادية وأهميتها:

1) مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية خاصة لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، لذلك فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك، ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والنامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما التيار الآخر فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية وعرف التنمية على أنها: العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها مشكلة اللا مساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه

مسار وطنه ومستقبله، وهكذا يمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإرادي لأفراد المجتمع، وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتياً عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلاً دون بلوغه مرحلة الإبداع التي يتمكن بها من إنجاز تقنياته المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلاً من الاستعانة بالغير والارتهان له (السنبل، 2001).

2) أهمية التنمية الاقتصادية:

أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يأتي:

1-زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3-توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4-تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5-تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6-تسديد ديون الدولة.

7-تحقيق الأمن القومي (البياتي، 2008).

3) عناصر التنمية الاقتصادية:

تحتوي التنمية على عدة عناصر :

1 – الشمولية: فهي تغير شامل ينطوي على الجانب الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي.

2 – حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3 – حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بمعنى التخفيض من ظاهرة الفقر (عبد القادر، 2003).

4) متطلبات التنمية الاقتصادية:

1-التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2-الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3-توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4-وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5-توفير الأمن والاستقرار.

6-نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

ثالثاً: مسيرة التنمية في ماليزيا:

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م، اتجهت استراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، ولم يكن لهذه الاستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية، وقد بدأت المرحلة الأولى في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع حيث بدأ

التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي، أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية، وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات، ثم بدأت المرحلة الثانية التي شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات وتم تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م لتشمل المرحلة الثالثة حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة (الأسيان) وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية (الصاوي، 2003).

رابعاً: دور زيادة حجم الإنفاق العام إضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية في نجاح التجربة الماليزية:

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

1. انتهجت حكومة ماليزيا سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الاقتصادية.

2. بالربط بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقانة استطاعت حكومة ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية.

3. أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا وكان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية وكذلك على البيئة الطبيعية في ماليزيا.

4. قامت بعض الشركات المتعددة الجنسيات بتدريب الموردين المحليين لإنتاج أجزاء الكترونية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية تتفق مع احتياجاتها وما صاحب ذلك من التأثير في الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والتسليم في الوقت المناسب ووفقاً للمواصفات.

5. تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين والذي استفادت منه نسبة كبيرة من العاملين المستغنى عنهم.

6. أن التخطيط البيئي هو أحد الملامح الرئيسية في تخطيط المناطق الصناعية في ماليزيا بهدف زيادة إنتاجية العامل وتحسين الصحة الذهنية لقوة العمل والتقليل من الآثار البيئية السلبية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن (عبد العظيم، 2006).

7. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك لأن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

8. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.

9. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

10. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، لذلك قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

11. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات (الصاوي، 2003).

12. وقد اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة جديدة من المبادرات لتشجيع الاستثمار في الفترة مابين 2000-2002 مثل حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة وحوافز لترويج صناعات الأغذية والآلات والمعدات كما استمرت في تطوير وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات كما منحت حوافز جديدة لتشجيع الصناعات المتعلقة بالخدمات العامة والإمداد والنقل وبذلك نجحت ماليزيا في اجتذاب عمليات النقل والشحن في المنطقة بدلاً من سنغافورة المتوجهة إلى كل من الدانمارك وتايوان (عبد العظيم، 2006).

ويضيف عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساس في صالح الاقتصاد الوطني.
- امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي (الواحد والعشرين) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م وتعمل الآن على تحقيق ما تم التخطيط له.

13. وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه(الصاوي، 2003).

خامساً: ماليزيا 2020 الطريق إلى المستقبل (مجلس الوزراء المصري 2012):

قام رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد بطرح رؤية لماليزيا للعام 2020، وذلك من خلال إعداد الخطة الخمسية السادسة لماليزيا في العام 1991. وتهدف رؤية ماليزيا 2020 أن تكون ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول العام 2020 دون أن تكون نسخة مكررة من أية دولة أخرى. بل أن تحقق النمو وفقاً لرؤيتها الخاصة، ولا يقصد بالنمو هنا فقط النمو الاقتصادي فقط ولكن النمو في كافة المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية والروحية.

ولتحقيق هذه الرؤية كان يتعين على الاقتصاد الماليزي أن يحقق معدل نمو يصل إلى 7% سنوياً خلال الفترة من 1990 حتى 2020 وهو هدف واقعي. حيث إن متوسط معدل النمو خلال العشرين عاماً الممتدة من السبعينات وحتى التسعينات من القرن الماضي كان نحو 6.9% وبارتفاع معدل نمو السكان السنوي إلى 2.5% فإن ذلك يؤدي إلى رفع المستوى الحقيقي لمعيشة الأفراد عام 2020 بنحو أربعة أمثال ما كان عليه خلال فترة التسعينات.

وقد ركزت الرؤية في جانب التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية على قضية الفقر وذلك من خلال رفع مستوى معيشة كافة المواطنين الماليزيين سواء في الحضر أو في الريف فوق خط الفقر وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق توفير الغذاء اللازم لكافة المواطنين وتوفير المسكن وكل الضروريات الأساسية للمواطن والقضاء على البطالة

من خلال توفير فرص العمل والحرص على الاستخدام الكفء للخبرات والتخصصات وفقاً لمجالها الأساسي وتوزيع الدخل العادل من خلال تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والاهتمام ببرامج التنمية البشرية وإنشاء مجتمع متقدم معلوماتياً.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال ما تم استعراضه بخصوص التجربة الماليزية في استخدام الإنفاق العام لتحقيق التنمية، يمكننا التوصل إلى ما يأتي:

1- قامت الحكومة الماليزية باستغلال كافة الموارد المتاحة والمخطط لاستخدامها بهدف رفع معدلات التنمية الاقتصادية لديها. وقد استخدمت كافة الأموال المرصودة في خططها المالية السنوية بشكليها الاستثماري والجاري أو الاستهلاكي لتحقيق أهدافها التنموية.

2- يمكن تلخيص أهم مراحل النجاح الماليزي في الآتي:

- بدايةً تم التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية على الرغم من كونها كثيفة العمالة.
- كان لشركات البترول دور في تأسيس الشركات القابضة هناك.
- الانتقال إلى مرحلة جديدة من الصناعات تتمثل في إدخال صناعات جديدة وثقيلة.
- التركيز على التعاون الإقليمي للمزيد من الانفتاح.
- منح الاستثمار الأجنبي دور كبير في عملية بناء الاقتصاد الماليزي.
- التركيز على ذوي الدخل المحدود على اعتبارهم يشكلون يد عاملة ضخمة في البلاد.
- العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي كأساس للنمو الاقتصادي.
- وضع أساليب تحفيز متنوعة بهدف تشجيع العديد من الصناعات الحلية في ماليزيا.
- والنقطة الأهم هي قيام الحكومة الماليزية بوضع خطط تنموية طويلة المدى وتسخير كامل مقدرات البلاد لتحقيقها، مما يساهم في زيادة معدلات النمو بشكل كبير.

وأمام نجاح التجربة الماليزية فإننا **نوصي** بضرورة القيام بدراسات مماثلة للوقوف على التجارب الناجحة بهدف الاعتماد على سبل نجاحها والأخذ بها خاصة وأننا على أبواب مرحلة إعادة الإعمار للاقتصاد السوري بعد سنوات عديدة من التراجع، كذلك الأمر فإننا نوصي الجهات المختصة بضرورة وضع خطط تنموية متوسطة وطويلة الأجل على أن تكون واضحة المعالم والعمل على تنفيذها خلال السنوات المقبلة.

المراجع:

1) خياط، محمد، *تأثير الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي*، دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة من 1970 – 1998 م، رسالة ماجستير. (2006)

2) عبد العزيز، طيبة، *تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية*، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، استنبول، تركيا. (2013)

3) صقر، محمد، شرف، سمير، *الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد3، (2008)ص5.

4) المهايني، خالد، *المالية العامة والتشريع الجمركي*، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا. (2010)

5) الصاوي، عبد الحافظ، *قراءة في تجربة ماليزيا التنموية*، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، الكويت. (2003)

6) عبد العظيم، عادل، *التجارب الدولية: تجربة ماليزيا* ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. (2006)

7) المزروعي، علي سيف، *أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول. (2012)

8) السنبل، عبد العزيز، *دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي(الأمن مسئولية الجميع)*، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. (2001)

9) البياتي، فارس، *التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي*، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. (2008)

10) عبد القادر، محمد، ناصف،إيمان، *اتجاهات حديثة في التنمية*، الدار الجامعية، الإسكندرية،(2003)، ص 16-17.

11) منشورات مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء المصري، (2012) المستقبل في عيون العالم، نشرة ربع سنوية يصدرها مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، السنة الثانية، العدد 5، مارس 2012، ص2.

12) Danny Leipziger et Roberto Zagha, Sortir de l'ornière, Finance et Développement, N° 1, IMF, Washington, Mars 2006